



PROVISIONAL

A/31/PV.92

9 December 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والتسعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد أميراسنغ (سرى لانكا)

شم : السيد لانغ (نائب الرئيس) (نيكاراغوا)

— الحالة في الشرق الأوسط [٢٩] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام ؛

(ب) مشروع قرار مقدم من اسرائيل (A/31/L.24) ؛

(ج) تعديلات مقدمة من سرى لانكا، السنغال، مالطة، الهند، ويوغوسلافيا (A/31/L.25) ؛

(د) مشروع قرار (A/31/L.26) ؛

(هـ) مشروع قرار (A/31/L.27)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٥٠مواصلة النظر في البند ٢٩ من جدول الاعمالالحالة في الشرق الاوسط :

(أ) تقرير الامين العام (A/31/270-S/12210)

(ب) مشروع قرار مقدم من اسرائيل (A/31/L.24)

(ج) تعديلات مقدمة من سرى لانكا ، السنغال ، مالطة ، الهند ، ويوغوسلافيا (A/31/L.25).

(د) مشروع قرار مقدم من باكستان ، بنغلاديش ، بوروندي ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،

جمهورية الكاميرون المتحدة ، رواندا ، سرى لانكا ، السنغال ، سيراليون ، غامبيا ، غينيا ،

غينيا بيساو ، فولتا العليا ، كوبا ، ملديف ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ،

يوغوسلافيا . (A/31/L.67)

(هـ) مشروع قرار مقدم من اسبانيا ، اندونيسيا ، ايران ، باكستان ، البرتغال ، بنغلاديش ،

بوروندي ، تركيا ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،

رواندا ، رومانيا ، سرى لانكا ، السنغال ، سيراليون ، غامبيا ، غينيا ، غينيا بيساو ، فولتا العليا ،

قبرص ، كوبا ، ملديف ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا A/31/L.27

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اول متحدث في جلسة بعد ظهر اليوم هو السيد

ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعطيه الكلمة .

السيد طرزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانكليزية) : لمدة ثلاثين عاما

ناقشت هذه الجمعية العامة قضية فلسطين وفروعها وخاصة الوضع في الشرق الاوسط ، ولثلاثين سنة

عانى شعبي من الضيق والتشرد ، وتطلعنا بأمل الى هيئة الامم المتحدة ، بأمل هو أن يعود الى

وطنه شعب من النازحين كي يعيش في سلام كباقي الشعوب ، وحتى سنة ١٩٧٤ فان الشعب

الفلسطيني حرم من حقه في عرض قضيته على هذه الجمعية . وعندما دعت هذه الجمعية الممثل

الشرعي الوحيد لشعب فلسطين للمشاركة في مناقشات الجمعية العامة التي تدور حول قضية فلسطين

في الجلسات العامة ، فعلت ذلك بعد ان اعتبرت الشعب الفلسطيني الطرف الاساسي في قضية فلسطين ، وانني اشير الى القرار الصادر عن هذه الجمعية في جلستها العامة رقم ٢٢٦٨ في ١٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ .

ومع اعتراف الجمعية هذا ، شاهد شعب فلسطين بادرة جديدة من الامل ، ان هيئة الامم المتحدة تستطيع بل عليها ان تتحمل مسؤوليتها لوضع حد لهذه المعاناة ، ومما أكد املنا تطوّر الاحداث في هيئة الامم المتحدة . ان قضية فلسطين وضعت في طريق جديد محدد . ان الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين حددت . وشكلت لجنة للتوصية بالوسائل الكفيلة بتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه الثابتة . وبعد عمل مضمّن انتهت اللجنة من مهمتها ، ووافقت هذه الجمعية العامة بالاجماع على برنامج تنفيذ ما رأتة اللجنة ، وعارضته ١٦ دولة عضو فقط لاسباب معروفة .

وفي ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، اعلن السيد قديمي ، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة تحرير فلسطين ، ورئيس القسم السياسي ، مايلي بالنسبة لهذه اللجنة :

" اسمحوا لي أن استعرض المبادئ التي قامت عليها توصية اللجنة حتى تكون

أساسا لمناقشتنا . أولا ، ان قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط ، وعلى هذا

الاساس ان اللجنة تؤكد ايمانها بأنه لا يمكن الوصول الى حل سليم لازمة الشرق الاوسط ،

ان لم يأخذ هذا الحل في الاعتبار بالكامل التطلعات المشروعة لشعب فلسطين . ثانيا ،

ان اللجنة تعاود تأكيد حق الشعب الفلسطيني الثابت في العودة الى وطنه والى ممتلكاته

والى ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية . وهذا يعبر عن ايمانها بأن

الممارسة الكاملة لهذه الحقوق أمر يساهم في ايجاد حل كامل ونهائي للنزاع في الشرق

الاطرف الاوسط . ثالثا ، ان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني على قدم

المساواة مع الاطراف الاخرى على اساس قرارات الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩)

و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) أمر ضروري لانجاح كافة الجهود والمناقشات والمؤتمرات المتعلقة

بالشرق الاوسط التي تدور تحت اشراف هيئة الامم المتحدة . رابعا ، ان اللجنة تذكر

بمبدأ اساسي هو رفض اكتساب الاراضي بالقوة ، وتعاود على تأكيد اثر ذلك ، أي الانسحاب

الكامل السريع من كافة الاراضي المحتلة بهذه الطريقة . خامسا ، ان اللجنة تضطلع بكافة المهام التي تتعلق بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة . هذه هي المبادئ التي اقترتها اللجنة ، وهي اساسية لايجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، ولتحديد السلم في الشرق الاوسط . وقد وافقت اللجنة على برنامج العمل المفصل لتنفيذ هذه المبادئ ، وهو يستلهم ابعاد المشكلة التاريخية لقضية فلسطين* .

* ان منظمة التحرير الفلسطينية تقدر تقرير اللجنة الذي أقر في المؤتمر الاخير لمؤتمر قمة دول عدم الانحياز المنعقد في كولومبو . ولكن تأسف لأن الولايات المتحدة مارست حق النقض لتعطيل اتخاذ قرار مماثل في مجلس الامن . وعلى الجمعية العامة ان تضطلع بمسؤوليتها وفقا لميثاق هيئة الامم المتحدة والعرف الدولي والسوابق الموجودة* .
(A/31/PV.66, P.37-40)

ان الامين العام قد قدم تقريره للجمعية العامة بشأن الشرق الاوسط الوارد في الوثيقة A/31/270 بتاريخ ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ . وفي تقريره الوارد في الوثيقة A/31/271 بنفس التاريخ فيما يتعلق بقضية فلسطين ذكر الامين العام :

* ان تنفيذ هذا القرار ، أي القرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) بطبيعته الحال أمر يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود التي تبذل في اطار هيئة الامم المتحدة ، لايجاد تسوية سلمية لقضية الشرق الاوسط . وهذه الجهود موصوفة في التقرير الذي قدمه الامين العام في يوم ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ بمقتضى القرار ٣٤١٤ (د - ٣٠) للجمعية العامة ، في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، (A/31/270) * (A/31/271 para.2)

وهكذا فان الوثيقتين A/31/270 و A/31/271 يجب ان تقرأ سويا للتعرف على الجهود التي بذلها الامين العام بمقتضى القرارين ٣٣٧٥ و ٣٤١٤ (د - ٣٠) . وقد طلب من الامين العام أن يتابع تنفيذ القرار ٣٤١٤ الصادر عن الدورة ٣٠ ، والفقرة الرابعة في هذا القرار نصها كالاتي :

* تطلب الجمعية العامة من مجلس الامن ، في ممارسته لمسؤولياته بمقتضى الميثاق ،

أن يتخذ كافة الاجراءات اللازمة للتنفيذ السريع ، وفقا لجدول زمني مناسب لكافة القرارات

الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن ، التي ترمي الى ايجاد حل عادل ودائم في المنطقة عن طريق تسوية شاملة ، تشترك في ايجادها كافة الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وفي اطار هيئة الامم المتحدة بما يضمن الانسحاب الكامل لاسرائيل من كافة الاراضي المحتلة ، والاعتراف الكامل بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، وتمكينه من ممارسة هذه الحقوق " .

ان مجلس الامن اجتمع في كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ للنظر في الاوضاع في الشرق الاوسط بما في ذلك قضية فلسطين ، ومناقشات المجلس أكدت ابعاد العنصر الفلسطيني في مشكلة الشرق الاوسط .

ان المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز رحب في اعلانه السياسي بالاعتراف الدولي المتزايد بمنظمة التحرير الفلسطينية ، والاعتراف بالحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين ، واعتبرت هذا الاعتراف من المنجزات الهامة التي تحققت منذ المؤتمر الرابع للقمّة . وتم التأكيد على العنصر الفلسطيني في مناقشات مجلس الامن الذي اجتمع في حزيران / يونيه ١٩٧٦ للنظر في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الثابتة لشعب فلسطين . ولكن البعد الفلسطيني للمشكلة تأكد اكثر عن طريق ثورة الشعب الفلسطيني ضد قوى الاحتلال الصهيوني . واجتمع مجلس الامن في شهر آذار/مارس وأيار/مايو وتشيرين الثاني / نوفمبر من هذا العام للنظر في الاوضاع الخطيرة المتفجرة التي تنبع من استمرار ممارسة سياسة الاحتلال والقهر والممارسات الفاشية العنيفة ضد شعب فلسطين الخاضع للسيطرة الاجنبية .

في اجتماع مجلس الامن الذى عقد بتاريخ ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، ذلك الاجتماع الذى قاطعه ممثل تل أبيب ، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية :

" ان قضية شعبنا ، ان قضية فلسطين هي جوهر الازمة التي عنى بها هذا المجلس والتي يحاول ايجاد تسوية عادلة لها . ان قرار المجلس بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مناقشات المجلس بالاضافة الى مجموع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة خلال السنتين الماضيتين ، أمور تثبت التفهم الدولي العميق لقضية فلسطين وتعبّر عن اهتمام غالبية دول العالم بضمان العدالة لشعب فلسطين ، وتؤكد الاستجابة لحقوقه القومية . ولتحقيق هذه الحقوق القومية لجأ شعب فلسطين الى الكفاح المسلح ."

" وأود ان أذكر هنا غياب اسرائيل المتعمد من هذه المناقشة . لماذا اسرائيل غائبة ؟ ما هي حجتها لمقاطعة اجتماعات المجلس ؟ ان اسرائيل غائبة لأن ممثلي شعب فلسطين قد دعوا للاشتراك في هذه المناقشات . وهذا يبين من هو الذى يود أن يشارك في اقرار السلام ، ومن هو الذى يتعمد احباط رغبة هذا المجلس ."

" وعلاوة على ذلك ، فان قرار المجلس يشكل خطوة اساسية وحتمية على طريق دراسة الحقائق في الوقت الذى يجتمع فيه المجلس لاتخاذ قرار عادل ، وهو القرار الذى انتظرناه طويلا . ان شعبنا قد انتظر مثل هذا القرار العادل لأكثر من ثمانية وعشرين عاما عانينا خلالها من الحرمان والتشرد والقمع . وفي رأينا ان قرار المجلس اعتراف دولي بالحقيقة ويبين رغبة المجلس في ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ابتداءً من اساسها وهو قضية فلسطين . ولولم تكن قضية فلسطين ، لما نشبت الحروب التي عانت منها منطقتنا في اعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، ولما كان هذا التوتر المستمر الذى يهدد باندلاع حروب جديدة . باختصار لولم تكن قضية فلسطين لما وجد ما سمي خطأ أزمة الشرق الاوسط ."

" وبالرغم من أن دعوة المجلس أتت بعد سنين طويلة ، فمن الافضل أن تجيء متأخرة بدلا من أن لا تجيء أبدا . لانه بدون النظر في جوهر الازمة ، لن تنجح محاولات

ايجاد حل لها . ان دعوة المجلس لمنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مناقشاته أمر عادل وقائم على الرغبة الحقيقية في اقرار السلام في منطقتنا حيث يهدد السلام".
(A/PV.1870, pp. 73, 75)

ان منظمة التحرير الفلسطينية قد أكدت للامين العام فالدهايم رغبتها في التعاون الكامل لاقرار السلام والعدالة في اطار هيئة الامم المتحدة ، وقد فعلنا ذلك في ردنا على مبادرة الامين العام بتاريخ ١ نيسان /ابريل ١٩٧٦ .

ان منظمة التحرير الفلسطينية تعتقد كما تعتقد الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء في هذه الجمعية ، ان السلام العادل الدائم في الشرق الاوسط لا يمكن ان يتحقق بدون ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين وبدون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه بما في ذلك حق العودة وممارسة الاستقلال والسيادة في فلسطين . اننا نعتبر التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بممارسة شعب فلسطين لحقوقه الثابتة هي أسس حل مشكلة فلسطين وبالتالي حل مشكلة الشرق الاوسط . وأود ان اختتم حديثي بذكر ما أعلنه السيد قدومي في هذه الجمعية يوم ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر :

" ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية معبر عنه في التزامها باحترام قرارات هيئة الامم المتحدة المتعلقة بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين والمطالبة بتنفيذ هذه القرارات مع القضاء على كافة القوى التي تحاول تعطيل ذلك . هذه القرارات الصادرة عن الجمعية العامة تمثل الحد الادنى الذي يستطيع الشعب الفلسطيني قبوله في سيره نحو الاستقلال والحرية ."

" وفي الوقت الذي تقف فيه منظمة التحرير الفلسطينية الى جانب الجهود السياسية والدبلوماسية الصادقة والرامية الى ايجاد تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية ، بذلت جهودا لطمس وتشويه معالم القضية الفلسطينية بتوجيه من سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط . ان اسرائيل ما تزال تتبع سياسة قائمة على العدوان والقوة والمناورة والتعننت وتحدى قرارات هيئة الامم المتحدة ورغبة المجتمع الدولي في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ."

” وفيما يخصنا فاننا ما نزال نؤيد الجهود الرامية الى السلام لعلمنا بأن العالم وكافة الشعوب المحبة للسلام في العالم اليوم يجب أن تضم الصفوف لحل المشااكل المتفجرة التي تواجهها الانسانية . اننا نطالب بسلام قائم على الامن ، واننا لا نرغب في الحرب حبا في الحرب . واننا نناشد المنظمة الدولية والمجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياتهما لوضع حد للظلم الذى تعاني منه الشعوب المضطهدة ، مع ضمان استعادة حقوقها ” .

” هذا هو موقفنا الذى أعرضه عليكم بوضوح وبموضوعية . ان منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق اتصالاتها ومشاوراتها شعرت بأن هناك رغبة حقيقية لدى كافة دول العالم لوضع حد للتوتر ولاقرار السلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ” .

” ولا توجد الاقوة واحدة تتحدى هذا الاجماع الدولي وتحاول الابقاء على التوتر والنزاع في المنطقة عن طريق مد كافة انواع المعونة والتأييد للكيان الصهيوني العدواني ممكنة اياه هكذا من مواصلة اعماله العدوانية والتوسعية . وهذه القوة هي الولايات المتحدة الامريكية ” . (A/31/PV.66, PP.46)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي أود أن أبلغ الجمعية أنه في العاشرة والنصف من صباح الغد ، أنوى أن ننظر في البند ١٧ من جدول الأعمال ” تعيين الأمين العام للأمم المتحدة ” . وأرجو أن تلتزموا بالموعد المحدد حتى نستطيع الاضطلاع بهذه المهمة ، وأرجو أن تكون المجموعات الاقليمية الخمس قد اتفقت فيما بينها على تحديد عدد المتحدثين نيابة عن كل منطقة .

السيد الحسن (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان مسألة الشرق الأوسط تناقش بانتظام في كل دورة من دورات الجمعية العامة ، وقد اعتمدت قرارات عديدة واتخذت اجراءات كثيرة واطلقت نداءات ولكن تعنتت واصلت اسرائيل قائم كحجر عثرة امام جميع جهود السلام التي يضطلع بها المجتمع الدولي . ومن المشروع ان نتساءل عن الامكانيات الأخرى المتاحة امام البلدان العربية التي احتلت اراضيها بالقوة والتي طرد سكانها وجردها من ممتلكاتهم . وهذه الامكانيات هي اما

اللجوء الى القوة أو الاستمرار في الاستماع الى صوت العقل والحكمة ، ان اللجوء الى القوة هو الحل الوحيد الذي يبدو للأسف انه البديل الوحيد ، ذلك لأن جميع الوسائل الأخرى بدت وكأنها استنفدت الى حد كبير .

ولكن البلاد العربية وقد حرصت على صيانة السلام والأمن الدوليين قررت مرة اخرى ان تقدم فرصة جديدة للحلول السلمية بأن طلبت من الأمم المتحدة ان تفضلع بمهمتها الرئيسية وفقا لما حددته المادة الأولى من الميثاق . ذلك ما يبرر مناقشتنا اليوم بصدور الموقف في الشرق الأوسط وذلك مما يعطي لهذه المناقشة مغزى وأهمية خاصة . فالمسألة تتعلق هنا بفرصة يجب ان ينتهزها جميع من يشعرون برغبة حقيقية في السلام وفي الوثام الدولي .

فهل ستضيع سلطات تل أبيب هذه الفرصة الجديدة ولا تترك للبلاد العربية سوى بديل واحد وهو اللجوء الى القوة ؟ ان السؤال مشروع - في رأيي - ويستحق أن يطرح بالفعل ، ذلك لأن جهود السلام التي بذلت منذ ١٩٤٨ حتى أيامنا هذه قد فشلت جميعها بسبب تعنت اسرائيل - ورفضها المنتظم لاحترام القانون الدولي والأخلاقيات الدولية .

واننا نعرف ما حدث للوسيط الأول للأمم المتحدة وهو الكونت برنادوت عندما كان قد اقترح مجرد تعديلات طفيفة لحدود الدولة الصهيونية ، ونعرف أيضا أن الخطة التي قدمت من قبل خليفته رالف مانس في أيلول / سبتمبر ١٩٤٨ قد رفضت تحت الضغط الصهيوني أيضا . ونعرف ، كذلك - أن تدويل القدس وهو القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٠ قد اعترضت اسرائيل عليه ورفضته رفضا مطلقا .

ولا أعتقد أنه يجد ربي أن أستمر في أن أعدد كل ذلك لأن جميع الممثلين هنا يعرفون تماما هذا الموضوع ، ولكننا نود أن نذكر - ولو بايجاز - ما هو موقف سلطات تل أبيب منذ حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ سوا* تجاه الأمم المتحدة أو تجاه الجهود المبذولة للسلام ؟

اننا نعرف جميعا أن الأمم المتحدة أصبحت منذ ١٩٦٧ الهدف المفضل للقادة الاسرائيليين . ان مبدأ الميثاق الخاص بعدم الاستيلاء على الأراضي بالقوة قد وصفته السيدة جولدا مائير في ٣٠ آب / أغسطس ١٩٧١ بأنه غير أخلاقي . بينما كانت رئيسة لوزراء اسرائيل في ذلك الوقت . ومن ناحيته فان ممثل تل أبيب في الأمم المتحدة أعلن أمام مجلس الأمن أن قرارات الأمم المتحدة - ولا سيما قرارات مجلس الأمن - يجب أن يلقي بها في مقبرة التاريخ .

وبالرغم من سياسة الصلف والتحدى الذي تمارسها اسرائيل ازاء الأمم المتحدة فان الحكومة المصرية ، رغبة منها في العيش في سلام وحرصا منها على تجنب الانسانية لحرب عامة ، وهمما رغبة وحرص شاركت فيهما بلدان أخرى في المنطقة فان الحكومة المصرية اقترحت في بداية ١٩٦٨ على الممثل الخاص للأمم العام خطة لتنفيذ قرارات المجلس . ولكن اسرائيل رفضت هذا الاقتراح . ان عرقلة اسرائيل لمهمة السفير يارنغ قد دفعت الحكومة الفرنسية الى اقتراح سياسة للتشاور بين الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن ورحبت الحكومات العربية بهذه المبادرة وقبلتها بدون تحفظ بينما رفضت اسرائيل هذه المبادرة بكل بساطة .

وفي تلك الفترة فان الحكومة السوفياتية قدمت خطة سلام رفضتها اسرائيل مرة أخرى بينما

رفضت خطة أمريكية مقدمة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩ من قبل السيد وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت . وفي ١٩ حزيران / يونيو ١٩٧٠ اتخذت الولايات المتحدة مبادرة أخرى للسلام ، ان طلبت الى الأطراف المعنية احترام وقف اطلاق النار لمدة ٩٠ يوماً والاستفادة من فترة الهدوء هذه لتطبيق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) عن طريق السفير يارنغ . وقبلت الحكومة المصرية هذه المبادرة بعد أن اتصل بها السفير يارنغ في البداية ، بينما تراجعت عنها اسرائيل بعد أن كانت قد قبلتها .

وذهب الممثل الخاص للأمين العام الى الشرق الأوسط فيما بعد للاضطلاع بالمهمة الموكولة اليه كوسيط . وباشر مهمته بتقديم مذكرة في ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ الى مصر والى اسرائيل . وفي ١٥ شباط / فبراير جاء الرد الايجابي من الحكومة المصرية الى السفير يارنغ . وفي ٢٦ شباط / فبراير قدمت اسرائيل تعليقاتها على الرد المصري وقدمت اقتراحاتها بدلا من أن تعطي ردا ايجابيا على مذكرة السفير يارنغ . وقد ظهر من التعليقات والاقتراحات التي قدمتها اسرائيل أنها لن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة حتى خط الهدنة الذي كان قائما قبل ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧ . وفي ٥ آذار / مارس ١٩٧١ وجه الأمين العام يوثانت ندا^١ لاسرائيل لتدرس هذه المسألة وتستجيب لمذكرة السفير يارنغ . ولكن اسرائيل تجاهلت هذا النداء^٢ . وفي ٤ شباط / فبراير ١٩٧١ اقترح الرئيس السادات خطة من مرحلتين تهدف الى تسهيل تنفيذ قرارات مجلس الأمن . ورفضت اسرائيل - مرة أخرى - هذه المبادرة . وفي ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧١ قدم وزير الخارجية ، وليم روجرز ، خطة أمريكية جديدة من ست نقاط الى الجمعية العامة للأمم المتحدة وخطة لتطبيق قرارات مجلس الأمن تطبيقا كاملا ورفضت السيدة جولدا مائير تماما هذه الخطة عندما كانت رئيسة وزراء اسرائيل في ذلك الحين .

وفي ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٧١ فان اجتماع لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية طلب من رئيسها - في ذلك الوقت - أن يقوم بالتشاور مع رؤساء الدول والحكومات الافريقية . استخدام نفوذهم لتطبيق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) تطبيقا كاملا . وعملا بتلك التوصية تم تشكيل لجنة من عشر رؤساء دول افريقية . وولفت لجنة فرعية مؤلفة من رؤساء كل من الكاميرون ، ونيجيريا ، والسنغال ،

وزائير بأن تتصل بالأطراف المعنية وذلك لا ستئناف مهمة السفير يارنغ . وقد رفضت اسرائيل احترام مبدأ عدم الاستيلاء على الأراضي بالقوة بحجة أن أمنها لا يمكن أن يضمن الا عن طريق التوسع . ان ذلك يثبت - ان كانت هناك حاجة لمزيد من الاثبات - أن جميع الحروب التي تتابعت في الشرق الأوسط منذ ١٩٤٨ ، ولا سيما حرب ١٩٧٣ كان سببها تعنت اسرائيل ورفضها المنتظم أن تختار السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة ، وعلى أساس المبادئ المقدسة والأساسية لميثاق الأمم المتحدة .

وبذلك فاننا نرى أن السياسة الاسرائيلية تتسم ، ليس فقط بهذا التعنت الواضح ، ولكن باستهتار مؤكد لجميع الجهود التي بذلت حتى الآن لايجاد حل يتم التفاوض بشأنه لمشكلة الشرق الأوسط .

وبالطبع تم ابرام اتفاقيات مرحلية منذ حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ولكن هذه الاتفاقيات محدودة في مداها الى حد أنها لا تشكل سوى خطوة صغيرة للغاية نحو حل شامل ، والواقع أن مجلس الأمن كان يرى فيها ذلك ، لأن هذه الاتفاقيات قد استغلتها اسرائيل لتجميد الموقف بينما كان الهدف الأول لهذه الاتفاقيات هو ايجاد جو موات وتسهيل البحث عن حل سلمي عادل ودائم . ولذلك تجاهلت اسرائيل فرصا عديدة للسلام وفضلت في كل مرة أن تخلق توترا خطيرا للسلام في المنطقة وللسلام في العالم . ومن المشروع في هذه الظروف أن نتساءل عما اذا ما كانت اسرائيل تريد فعلا السلام أو أنها على العكس من ذلك لا تستطيع ولا يمكنها أن تفهم اللغة القوة . ان موقفها تجاه الجهود نحو السلام تشير الى أنها لا تولي الا أهمية قليلة الى الحلول التي يتم التفاوض بشأنها وأن اللغة الوحيدة التي تفهمها هي لغة الأسلحة .

واليوم ، هناك فرصة جديدة للسلام تتيحها البلدان العربية ، لاسرائيل ، فهل ستضيعها اسرائيل مرة أخرى باستخدام الحبرج المضللة التي اعتادت اللجوء اليها أمام هذه الجمعية ، أم أنها ستختار طريق التعقل هذه المرة ؟ .

وانا ما درسنا البيانات والتصريحات الأخيرة لسلطات تل أبيب فسوف ندرك أنه يمكن لهذه الفرصة الأخيرة للسلام أن تضيع كما ضاعت الفرص العديدة التي سبقتها .

ان اسرائيل تقول ان أية مفاوضات جديدة للسلام يجب أن ترتبط بشرطين أساسيين—الأول عدم اشراك الشعب الفلسطيني في هذه المفاوضات ، والثاني الاعتراف بحق اسرائيل فيما تسميه حدودا آمنة ومعترفا بها . ومن المؤكد أنه فيما يتعلق بالشرط الأول ، فان الأمر يتعلق بأسلوب سلبي ، ذلك لأنه فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فان المجتمع الدولي اتفق على أن يعترف بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط دون أن يكون هناك حل عادل للمأساة الفلسطينية . ان منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، تعتبر عنصرا أساسيا ، باعتراف أقوى أصدقاء اسرائيل ، في أية مفاوضات للسلام في الشرق الأوسط . وتجاهل هذا الواقع—كما تحاول اسرائيل — يعني عرقلة أية مفاوضات .

كما أن الاصرار على " حدود آمنة ومعترف بها " يعني ، خداعا لاخفاء النوايا الحقيقية للمعتدى الاسرائيلي . فلا يمكن أن تكون هناك حدود آمنة الا اذا ماتم الاعتراف بها ، أيا كانت هذه الحدود . والحدود الحالية للدولة الصهيونية لا يمكن الاعتراف بها لانها قائمة على العدوان وعلى التوسع والحصول على أراضي بالقوة .

ومن ناحية أخرى ، وعلى الصعيد العملي ، وفي الوقت الذي يمكن أن تصل فيه الصواريخ عابرة القارات الى أية نقطة في العالم وتتحول الى أسلحة تقليدية ، فان الاعتراف الدولي بالحدود هو الأساس الفعلي للأمن . ولكن الحدود الحالية لاسرائيل لا يمكن أبدا أن يعترف بها اعترافا دوليا لأنها فرضت بالقوة على حساب دول أعضاء في هذه المنظمة ، ذات سيادة ، ومستقلة . ان هذا يعني أن طلب اسرائيل بعدم اشراك الشعب الفلسطيني في أية مفاوضة لمشكلة الشرق الأوسط ، واصرارها على ماتسميه " بالحدود الآمنة والمعترف بها " لا يمثل في الواقع الا حججا مضللة تهدف الى تدبير فرص السلام اليوم .

ان مؤتمر جنيف لمشكلة الشرق الأوسط ، الذي تطالب الدول العربية باستثنائه بالحاح قد لا يرى الضوء نظرا لتعنت اسرائيل . ولكن المبادرة التي اتخذتها في هذه الجمعية يمكن أن تظهر النوايا الحقيقية لاسرائيل ، فباستبعاد ممثلي الشعب الفلسطيني كطرف رئيسي في مفاوضات

جنيف ، فان اسرائيل تهدف الى تجنب استئناف هذا المؤتمر ، والى أن لا نترك أية امكانية للدول العربية سوى اللجوء الى القوة .

ان اسرائيل ، وقد تسلحت كما هي الآن ، قد تحرز بعض الانتصارات العسكرية ولكنها على المدى الطويل لا يمكن أبدا أن تقاوم تصميم الشعوب والدول العربية التي تكافح لاسترداد كرامتها وممتلكاتها . ان حرب تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩٧٣ تمثل ، في رأينا ، درسا يجب على سلطات تل أبيب أن تستوعبه تماما . كما أنه من واجب المجتمع الدولي لاسيما أقوى أصدقاء اسرائيل أن يسمعوها صوت العقل وأن يوضحوا الموقف أمامها تماما .

ويجب أن تذكر اسرائيل أن القوة لا تمثل أبدا حلا دائما وأنه ان عاجلا أو آجلا فان القوة سوف تخضع للقانون وللأخلاقيات . لقد قيل أنه يمكن أن يتم كل شيء عن طريق الحرية الا الجلوس فوقها . ان أي حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط انما يمر بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني واحترام سلامة أراضي الدول العربية ، في المنطقة ، تلك التي تحتل أراضيها اليوم . تلك هي الشروط الوحيدة التي يمكن أن يتم على أساسها اقرار سلام نهائي في المنطقة .

السيد ريد بك (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : ان هدف المناقشات فسي

الجمعية العامة حول مشكلة الشرق الأوسط يجب أن يكون تلمس الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق السلام في المنطقة . ان مهمتنا الأولى هي العمل على اجراء مفاوضات تهدف الى ايجاد حل شامل . وقد دلت بعض البوادير على أن هناك امكانية لتحقيق النجاح . ان الحرب المساوية في لبنان ، على ما يبدو ، قد انتهت ، ويجب على من شاركوا في هذا النزاع أن يكرسوا الآن كافة جهودهم لحل المشاكل الأساسية التي تلعب في هذا المجال أيضا دورا هاما . وأعني بذلك ، العداة بين اسرائيل والعرب ومشاكل الشعب الفلسطيني .

ويبدو ولنا أن التطورات السياسية الحالية في الشرق الأوسط يمكن أن تزيد من استعداد الأطراف لتقديم التنازلات لاحراز نجاح نحو تحقيق المفاوضات . ومن الضروري ، بل ومن الملح بمكان ، دعم قوة الدفع الموجودة حاليا في هذا الاتجاه . ويبدو وأن الأطراف على استعداد الآن لتأييد فكرة اللجوء الى مؤتمر جنيف تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة كمحفل للتفاوض . ويجب أن يكون من الممكن ايجاد أساس سياسي مشترك لهذه المناقشات وايجاد صيغة تسمح لكافة الأطراف بالمشاركة .

وعند النظر في مشكلة الشرق الأوسط يجب أن تحاول الجمعية العامة التوصل الى قرارات على أساس التأييد العريض لهذه القرارات . ان القرارات الشيرة للجدل الحاد لن تفيد أي من الأطراف في المنطقة . ومن ناحية أخرى فان القرارات التي تساهم في اشعال الموقف ، كالقرار المؤسف الصادر في العام الماضي والذي يسوى بين الصهيونية والعنصرية ، يمكن أن تؤدي الى ضرر كبير . ولكن يبدو وأن هناك توافقا كبيرا في الرأي بين الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشروط الأساسية التي يجب أن تجرى المفاوضات على أساسها في المستقبل . وأود بايجاز أن أعلن وجهة نظر السويد في هذا الشأن .

ان الأساس بوضوح وقبل كل شيء هو القراران ٢٤٢ (١٩٧٦) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادران عن مجلس الأمن . ان المبادئ الواردة في هذين القرارين لازالت صالحة ويجب ألا نفضل أي شيء من شأنه اضعاف هذه المبادئ . ان الحكومة السويدية على يقين من أن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة تؤيد هذا الموقف ويجب أن تؤكد بشدة على أن مصالح وحقوق أي شعب يجب ألا يضحى بها . فمن المهم بالنسبة للحكومة السويدية ضمان وجود ووحدة أراضي اسرائيل وباقي دول المنطقة داخل حدود آمنة ومعترف بها .

وهناك حقيقة لا يكاد ينكرها أحد اليوم ، وهي أن مصالح وحقوق العرب الفلسطينيين لم تؤخذ في الاعتبار بما فيه الكفاية في المحاولات السابقة لايجاد حل دائم . وليست هذه هي الحالة أيضا في القرارين ٢٤٢ (١٩٧٦) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ان هذا الشعب له كذلك حقوقه ومصالحه المشروعة ، ومن ضمنها الحق في اقامة دولة تعيش في سلام مع اسرائيل . وحتى يكون هناك سلام دائم يجب أن يشترك الفلسطينيون في أية ترتيبات تتعلق بمستقبلهم وفي الالتزام بأية مسؤوليات سيكون عليهم الاضطلاع بها في المستقبل .

لذلك أيدت السويد اقتراح دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المناقشات التي تدور حول الشرق الاوسط ، تحت رعاية هيئة الامم المتحدة ، ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٢) ٣٣٨ (١٩٧٣) يعنيان من بين اشياء اخرى بان تحدد الحدود بين دول المنطقة ، وان تكون الاوضاع القائمة قبل حرب حزيران /يونية ١٩٦٧ هي نقطة الانطلاق . وينبع هذا من حكم هام جاء في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الا وهو عدم شرعية اكتساب الاراضي بالقوة . وينطبق ذلك ايضا على مطلب اخر الا وهو ان الحدود النهائية التي سوف يتفق عليها في يوم ما يجب ان تكون آمنة ومُعترف بها ان العوامل العسكرية لا يمكن ان تكون اساسا يعتمد عليه لقرار السلام في الشرق الاوسط وقد ثبت عدم صحة التصور بأن القوة العسكرية سوف تكون رادعا للعدو . ان الاتفاقات السياسية التي يمكن لكافة الاطراف القبول بها هي شرط اساسي لتوفر حد ادنى من الثقة ، وهذا هو الشيء الوحيد على المدى الطويل الذي يمكن ان يؤدي الى الحفاظ على السلام . وفي اتفاق كهذا يمكن بطبيعة الحال تحقيق مزيد من الضمانات الخاصة بامن كافة الدول في المنطقة . وفي هذا المجال فان هيئة الامم يمكن ان تقوم بسلور هام .

وتقع المسؤولية الاكبر على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لان لديهما امكانيات اكبر من الدول الاخرى لتوفير الشروط اللازمة لاجاد حل نهائي . ان هاتين الدولتين العظميين هما مصدر الاسلحة التي تملكها دول المنطقة . ومن هنا فان اية منازعات عسكرية جديدة في المنطقة يمكن ان تؤدي الى حدوث عداوة بين الدولتين العظميين ، مما يترتب عليه تهديد السلام في النهاية . لهذا فان كافة دول العالم تتوقع بذل المزيد من الجهود من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لانتهاز كافة الامكانات والفرص المتاحة للمساهمة في التوصل الى اتفاق من شأنه ان يوجد سلاما دائما .

ان اعلان ذلك لا يعني القبول بحق اية دولة او اكثر من الدول في فرض شروط السلام ، او فرض ترتيبات تتعارض مع المصالح الاساسية لدول المنطقة ، ان أية ترتيبات من هذا القبيل ستكون ليس ظالمة فحسب ، بل انها لن تؤدي الى ايجاد سلام حقيقي على المدى الطويل . ومع ذلك فان الاطراف المتنازعة تتحمل المسؤولية الاولى في اعادة النظر في مواقفها لبدء

عملية ايجاد حل سلمي . ان الرغبة في التنازل من قبل كافة الاطراف ضرورية ، وعلى كافة الاطراف ان تشترك في المفاوضات ، وعلى الفلسطينيين ان يعترفوا بالمبادئ الواردة في ميثاق هيئة الامم المتحدة ، ومن بينها حق كافة الدول الاعضاء في الاستقلال ووحدة اراضيها . وعلى اسرائيل ان تعيد النظر في سياسة التوطين في الاراضي المحتلة . ان هذه السياسة تتعارض مع احكام القانون الدولي ، وتشكل عقبة تعطل النجاح في المفاوضات من اجل السلام .

ان اعمال العنف والارهاب لا يمكن الا ان تؤدي الى ضرر لكافة الاطراف ، والى تعقيد الجهود المضنية الرامية الى تحقيق نتائج عن طريق التفاوض . ومن الضروري ان تمارس كافة الاطراف ضبط النفس حتى لا يشاهد العالم من جديد تزايدا في العنف مما يؤدي الى تدهور الجو انسياسي .

ختاما اود نيابة عن الحكومة السويدية أن اؤكد ان سباق التسليح في الشرق الاوسط يجب ان يتوقف . وتقع المسؤولية الكبرى في هذا الشأن على الدول الكبرى . وفي نفس الوقت فان دول المنطقة يجب ان تضع في اعتبارها ان تكديس اسلحة الدمار ، لا يقلل من خطر الحرب بل انه يجعل اثار الحرب اكثر دمارا للاطراف المعنية . ان الخطر الذي ينطوي عليه انتشار النزاع المسلح خارج المنطقة يتزايد ايضا ليشمل دولا اخرى . ومن الهمية بمكان لصالح السلم والا من الدوليين ، ولنا جميعا ، ولكافة الاطراف ، ان تعمل الدول الاطراف في ازمة الشرق الاوسط ، للتوصل الى اتفاقات وترتيبات تدعم التفاهم فيما بينها وتؤدي الى سلام دائم في المنطقة .

السيد ايونو (جمهورية الكاميرون المتحدة) (الكلمة بالفرنسية) : لقد درس وفد بلادى باهتمام خاص تقرير الامين العام عن الموقف في الشرق الاوسط . ان هذه الوثيقة تتضمن بالفعل اشارات هامة الى المبادرات المختلفة التي اجريت ، والا ساليب المختلفة التي اقترحت ، سواء من جانب منظماتنا او من جانب الاطراف المهمة ، وذلك من اجل اقرار سلام حقيقي في ذلك الجزء من العالم .

ولذلك اود بادئ ذي بدء ان اهنيء الامين العام تهنئة حارة ، ليس فقط لوضوح وشمول تقريره ولكن ايضا للجهود التي ما انفك يبذلها بحثا عن تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي . ولسنا بحاجة الى ان نذكر مرة اخرى في هذه المناسبة الاهتمام المستمر الذي تشعر به

الكامبيون ازاء مسألة الشرق الاوسط الخطيرة . ان هذا الاهتمام الذي دفعني الى الاشتراك في هذه المناقشة ، انما يقوم اساسا على تطلعات الشعب الكامبيوني للسلام ، ومفهومه المسالم للعلاقات الدولية ، والتزامه بمبادئ واهداف ميثاق منظماتنا .

وتعتبر الكامبيون بلدا مسالما للغاية ومن هنا لا يمكن للكامبيون على الاطلاق ان توافق على اجراءات القصد منها ضم اراضي الغير عن طريق القوة . لان هذا يمثل انتهاكا لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي . ولهذا فاننا سواء في الجمعية العامة او في مجلس الامن ، او في المحافل الدولية الاخرى — ادنا دائما وبوضوح اسرائيل لاحتلالها غير المشروع للاراضي العربية منذ مايقرب من عشرة اعوام الآن .

وفي نفس هذا الاتجاه فان بلدي قد علق اهمية كبرى على المسائل التي تمس السلام والأمن الدوليين ، كلما كانا مهددين ، في اي مكان من العالم . ومن هنا فلقد شاركت الكامبيون في لجنة الحكماء التي عينتها منظمة الوحدة الافريقية من اجل ايجاد حل سلمي للنزاع العربي الاسرائيلي . ان انشغالنا ازاء هذا النزاع يزداد بدرجة كبيرة ، نظرا لان جمود مواقف الاطراف المعنية بسبب الحذر والعداء الذي تنشئ في المنطقة ، انما يمس تماما اي تقدم جاد نحو اية تسوية سلمية للنزاع . ومن ثم فان استمرار هذه الاوضاع الخطيرة لا يمنع من امكانية حدوث مواجهة عسكرية جديدة في المنطقة .

ان الكلمات التي ادلي بها مؤخرا الاطراف المعنيون حول هذا الموضوع ، والتي واجهت بعضها البعض خلال ثلاثة حروب دموية ، خلال العشرين عاما الاخيرة ، انما تمثل تحذيرا خطيرا لنا . وبالرغم من ان هذه المواجهة لا تنطوي بالتاكيد على اباداة للجنس البشري ، الا ان تلك المواجهة ، التي يجب على منظمنا ان تتجنبها بكل الوسائل ، ستكون لها آثار لا يمكن حسابها وستتجاوز كثيرا حدود تلك المنطقة .

ان الكامبيرون يرى ، ونؤكد ذلك مرة اخرى ، ان اى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط يحدد لتسويتها النهائية منهاجا شموليا وليس جزئيا ، يجب ان يتضمن التزاما كافة الاطراف المعنية بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وكذلك بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) وقرارات الجمعية العامة الاخرى التي تلتها والتي تدعو الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك الجولان ، والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة القومية ، والاعتراف بحق الوجود لجميع دول الاقليم بما في ذلك اسرائيل ، داخل حدود آمنة ومعتترف بها ، واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع جهود السلام التي يتم الاضطلاع بها تحت رعاية منظمة الامم المتحدة . ان وفد بلادى يرى ان اساس التفاوض الذى يشمل جميع هذه العناصر هو اساس الوحيد الذى يكون من شأنه ايجاد جو موات لتسوية متوازنة ودائمة لنزاع الشرق الاوسط .

ان مؤتمر السلام في جنيف الذى يجمع ، تحت رعاية الامم المتحدة ، جميع الاطراف فى النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، تحت الرئاسة المشتركة للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي اللذين يضطلعان بمهام هامة فى المنطقة نفسها ، بسبب توازن القوى وبسبب مصالحهما فى المنطقة ، انما يمثل ، بالنسبة لنا ، المحفل المناسب لذلك .

وبصرف النظر عن تشكيله ، فان مؤتمر جنيف يقدم كل الضمانات الموضوعية لا دراك المصالح المختلفة وكذلك للتفسير وللتطبيق الصحيحين ، ليس فقط للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الامن ، ولكن ايضا للقرارين ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٦ (د - ٣٠) الصادرين عن الجمعية العامة .

ان هذين القرارين الاخيرين يتسمان بأهمية كبرى ولا يقلان في اهميتهما عن القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين اتخدهما مجلس الامن ، نظرا لان كلاهما يرى ان العنصر الاساسي في مسألة الشرق الاوسط هو البعد الفلسطيني ، وبذلك يتوسع اساس المفاوضات ويتعمق بتأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ، والتأكيد على حقه في تقرير المصير ، دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال والسيادة القومية ، والاعتراف بان الشعب الفلسطيني انما يمثل طرفا رئيسيا لا قرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

وليس من الحكمة ومن الواقع ان تصر اسرائيل على عزل نفسها بتجاهلها لوجود منظمة التحرير الفلسطينية وياخذها فقط قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

اننا ، من جانبنا ، مقتنعون انه لا يمكن ان تكون هناك نتيجة ايجابية لمؤتمر جنيف الا بالمشاركة الفعلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

ولا يمكن ان يكون هناك دافع موضوعي او منطقي لابعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن مائدة المفاوضات في مؤتمر السلام في جنيف . وقد كان هناك اتجاه لتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ، وان تظهر هذه المنظمة كعنصر هامشي . ولكن الوقت قد حان لاولئك الذين ساهموا في ايجاد هذا الاتجاه ان يدركوا حقيقة انه قد حدث تغير في ميزان القوى .

ان مشكلة فلسطين لم تكن عنصرا خارجيا عن المشكلة العامة في الشرق الاوسط ، ولا تشمل ابدا عنصرا ثانويا في الصراع ، بل انها ، وقد اكدت ذلك في بياني في ٢٢ من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ، عن نفس هذه المسألة ، " في اصل وصلب ازمة الشرق الاوسط " . ان منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الرسمي للشعب الفلسطيني ، والتي اعترفت بها منظماتنا يجب ان تكون ، بكل تأكيد ، طرفا رئيسيا للمفاوضات المقبلة في جنيف .

ولذلك فان وفد بلادى يدعو ، بالحاح ، اسرائيل وحلفاءها ، الى أن تتجاوز اعلان النوايا وان تستبعد مناورات التسوية التي لا يمكن ان تكون لها نتائج ايجابية ، وان تتخلى عن موقفها هذا ، وان تأخذ طريق المفاوضات والواقعية ، وان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كطرف ينعم بتمثيل معترف به .

ان موقف الكاميرون تجاه ازمة الشرق الاوسط انما هو موقف غير منحاز وواضح . ان هذا الموقف لا ينحاز لطرف او لآخر . وفي الواقع ، ان الحاحنا على حق الفلسطينيين في وطن واعترافنا بحق اسرائيل في الوجود انما ينبعان من اعتبار اساسي ثابت وهو الارض والاقليم كعنصر اساسي للدولة ولا يمكن فصله ابدا عن كيان الدولة نفسه . وذلك مبدأ اكدته العرف والقانون الدولي والتزمنا به دائما . لذلك فان الكاميرون لا يمكن ان تمتنع عن ادانة اية محاولة للضم او لاحتلال جزء من اقليم دولة ، ايا كان هذا الجزء ، من جانب دولة اخرى .

كما اننا - على مستوى الضمير الانساني - نؤكد انه من غير المعقول ، ومن غير المقبول ان يتحول شعب باكملة الى لاجئين ، وان تتشرد اسر باسرها دون وطن ودون غد . لذلك فاننا نقدم دعما للجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تلك اللجنة التي انشئت بموجب القرار ٣٣٧٦ (د-٣٠) للجمعية العامة .

وأود ان اذكر ، أخيرا ، ان موقف الكاميرون بشأن مشكلة الشرق الاوسط انما هو موقف واضح واننا نتبع اسلوبا شاملا في هذا الصدد . لقد ذكرنا بذلك صاحب السعادة السيد جين كهوتشا وزير الشؤون الخارجية لجمهورية الكاميرون المتحدة في بيانه في الدورة الحالية للجمعية العامة . واقتبس :

” ان حكومة الكاميرون تود ان تؤكد هنا مرة اخرى ان المشكلة الاسرائيلية العربية يجب

ان يتم تناولها اخذا في الاعتبار جميع العناصر الايجابية الواردة في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الامن .

ومن الواضح ومما لا يمكن مجادلته ان اسرائيل يجب ان تنسحب من الاراضي التي تحتلها بالقوة . وان اسرائيل ، التي لا ننكر عطيها الحق في ان تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، يجب ايضا ان تعترف بالحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني ، ولا سيما حقه في وطن ، وهذا هو حجر الزاوية لا ييجاد سلام عادل ودائم في هذه المنطقة ”

” ان القوى الكبرى ، ولا سيما تلك التي لها نفوذ حاسم على اسرائيل ، عليها واجب استخدام هذا النفوذ حتى يتسنى لتلك الدولة ، في مفاوضات السلام في جنيف ، التي يجب ان تستأنف بسرعة ، ان تتخذ موقفا واقعيا وان تبدأ حوارا بناء مع جميع الاطراف المعنية ، ولا سيما منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني ” .

ان وجود ومساهمة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف ، تشيا مع القرارات التي ذكرتها للجمعية العامة ، انما يمثل في رأينا ، عاملا حاسما لنجاح هذا المؤتمر .
ونختتم بياننا هذا ونحن نأمل في أن تتعاون الاطراف ذات النفوذ والاطراف المعنية من أجل توفير جو ملائم لاستئناف مؤتمر جنيف ، وان ينتصر صوت العقل على المواقف الجامدة والناجسة عن الكراهية ، وأن يسود الحق على القوة .

السيد الاركون (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : في بحر بضعة شهور ، سوف نحترف بالذكري العاشرة لحرب ١٩٦٧ في الشرق الاوسط . ومنذ عدة سنوات تعني منظماتنا بهذه المشكلة عن طريق الجمعية العامة ومجلس الأمن . وقد حددت المبادئ والطرق والوسائل التي يمكن ان نلجأ اليها لاجل السلام في هذه المنطقة ، ولوضع حد للنزاع نعترف جميعا بأن امتداده يزيد من خطورة الاوضاع الدولية ويهدد بصورة مستمرة السلام والأمن .

وخلال هذه الفترة ، سنحت الفرصة لوفد بلادى لابتداء وجهة نظر حكومة كوبا الثورية في هذا الشأن . ولا اعتقد انه من الضروري الان أن أتحدث طويلا مكررا موقفنا الذي لم يتغير منذ بدايات هذا النزاع .

اننا نعتقد أننا ازاء مشكلة تتطلب من المجتمع الدولي اهتماما عاجلا . اننا ازاء موقف يتطلب من الجمعية العامة ومجلس الأمن اتخاذ كافة القرارات اللازمة لوضع حد لهذا النزاع بصورة نهائية . اننا نعتقد أنه لن يمكن التوصل الى حل عادل والى سلام دائم في الشرق الاوسط طالما لم يتحقق شرطان نعتبرهما ضروريين . من ناحية انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ . ومن ناحية اخرى ، ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه القومية ولاسيما حقه في ان يقرر مصيره في وطنه الخاص به .

اننا نعتقد انه نظرا للظروف الحالية ، فان الجمعية العامة عليها ان تتخذ بعض القرارات التي يكون من شأنها ان تسمح لنا بأن نتقدم نحو تسوية سلمية للنزاع في الشرق الاوسط . ان وفد بلادى قد اشترك مع وفود اخرى في تقديم مشروع قرارين للجمعية العامة A/31/L.26 و A/31/L.27 وان مشروع القرار الاول يؤكد مرة اخرى المبادئ الاساسية التي حددتها الجمعية العامة في مناسبات

اخرى كوسيلة لتسوية النزاع . وبموجب مشروع القرار هذا ، فان الجمعية العامة تطلب الاستئناف المبكر لمؤتمر السلام في جنيف لمناقشة ازمة الشرق الاوسط . كما أن الجمعية العامة تقدم ببعض المعايير التي من شأنها أن تسمح للمؤتمر بأن يحل بطرق سلمية وعادلة المسألة التي نحن بصدد دراستها الان .

وفي الوثيقة A/31/L.26 فان الوفود التي قدمت مشروع القرار هذا ، تؤكد انه من المرغوب فيه استئناف مؤتمر السلام في جنيف بشكل مبكر ، وان يشترك في هذا المؤتمر جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وان هذا الطلب يتفق تماما مع القرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الثلاثين أي القرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) حيث ترى الجمعية العامة أنه من الامور الأساسية اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية ترتيبات تتعلق بتسوية نزاع الشرق الأوسط . ووفقا لمشروع القرار الذي نقتضه ، فان الجمعية تدين باستمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وتعتبر أن ذلك يشكل بدون أدنى شك ، انتهاكا لميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي .

ان هذه المنظمة قد اعتمدت العديد من القرارات التي أكدت عدم شرعية احتلال الأراضي بالقوة . وهي قرارات كثيرة وكلها تطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ . والى جانب مبدأ انسحاب القوات الاسرائيلية ، فاننا نؤكد مرة أخرى ضرورة السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف كأساس لحل نزاع الشرق الأوسط .

وعلى الجمعية العامة كذلك أن تدين مرة أخرى جميع التدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال في تلك الأراضي لتغيير طابعها الديموغرافي والجغرافي وهيكل نظمها .

كما أنه يجب أن تطلب الجمعية العامة من جميع الدول التي كانت ومازالت تشجع سياسة اسرائيل العدوانية الكف عن تزويد اسرائيل بالمعونات العسكرية أو غيرها أو بأي نوع من أنواع المساعدة التي سمحت لاسرائيل حتى الآن بالقيام بأعمالها العدوانية والتي أدت الى خلق الموقف الحالي في الشرق الأوسط وهو موقف يهدد السلام والأمن الدوليين .

ان وفد بلادي يرى أن هذه الأفكار يجب أن تكون أساس أي اجراء يمكن أن يتخذه المجتمع الدولي الآن . وفي نفس الوقت فان الجمعية العامة يجب أن تبذل الجهود لايجاد امكانيات جديدة لاتخاذ مبادرات دبلوماسية يكون من شأنها التوصل الى حل سلمي . وانه لمن الواضح أن أكثر الطرق فعالية والتي يمكن للجمعية العامة أن تلجأ اليها الآن ، هو أن تطلب استئناف مؤتمر السلام في جنيف ، وأن تطلب اشتراك جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وانا ما استطاعت الجمعية العامة أن تكرر المبادئ والمعايير التي سبق أن أعلنتها مرارا وتكرارا في الماضي ، وانا ما تم استئناف مؤتمر السلام في وقت مبكر ، فانه يمكن لنا أن نأمل في أن يخلق هذا المؤتمر جو مواتيا لوقف الاحتلال الأجنبي للمنطقة وازالة جميع آثار عدوان عام ١٩٦٧ ، وخلق ظروف تسمح لجميع الدول وشعوب الشرق الأوسط في أن تعيش في سلام . ان هدف الضمان لجميع شعوب الشرق الأوسط وامكانية حق العيش في سلام ، يجب أن يكون أكبر هدف من أهداف هذه الجمعية . ان هذا الهدف يجب أن يكون أساسا لكل مبادراتنا الدبلوماسية لأنه يتفق مع الحق الدولي ومع الأسس التي تقوم عليها منظماتنا .

ولذلك فان وفد بلادي يأمل في أن يحظى مشروعا القرارين A/31/L.26 و A/31/L.27 بأكثر عدد من أصوات الجمعية العامة .

وختاما ، أود أن أكرر مرة أخرى ، أن حكومتنا متضامنة مع الشعوب التي وقعت ضحية للعدوان العسكري منذ عام ١٩٦٧ في الشرق الأوسط ، بما في ذلك الشعب العربي الفلسطيني ، ونود أن نقول لهم ، اننا واثقون أنهم سيحققون العدالة مرة أخرى وأنهم سيحصلون على حقوقهم كاملة مرة أخرى .

السيد بانياييزاكو (بوروندي) (الكلمة بالفرنسية) : لقد دعيت الجمعية العامة مرة أخرى لدراسة بند مدرج على جدول أعمالها بعنوان " الوضع في الشرق الأوسط " . ان الوضع المتفجر القائم في الشرق الأوسط لا زال يثير قلق المجتمع الدولي . وعلاوة على أن هذا الوضع حساس ومؤسف ، لا يوجد من يستطيع الاعتراض على القول بأن هذا الوضع في الشرق الأوسط ينطوي على انتهاك صارخ لميثاق هيئة الأمم المتحدة ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان أقل ما يجب تحقيقه اليوم ، هو جعل اسرائيل تحترم مختلف القرارات الصادرة عن منظمنا ومطالبتها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

اننا نلاحظ أنه منذ أن أقرت الجمعية العامة القرار ٣٤١٤ أثناء دورتها الثلاثين ، لم يتحقق نجاح كبير في السعي لايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ، بالرغم من المساعي المستمرة التي بذلها الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ، بمقتضى القرار ٣٤١٤ (د - ٣٠) السالف الذكر .

لقد قال أحد المتحدثين عن هذه المسألة فيما مضى اننا نضيع الكثير من المال والوقت في محاولة دراسة مسائل عولجت من قبل ، بينما نواجه أوضاعا اقتصادية لا تحتمل . وبالرغم من ذلك ، لازلنا نعتقد أن العمل على اقرار السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط يفرض على الوفود الحاضرة هنا ألا تنسى ولو للحظة واحدة آلام شعوب هذه المنطقة التي تعاني من الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ ؛ ان الوفود الحاضرة هنا لا يمكنها أن تنسى معاناة الشعب الفلسطيني الموجود في معسكرات للاجئين . ان موقف بلادي حول هذا الموضوع معروف منذ زمن طويل . وقد أشار رئيس وفد بوروندي في الدورة الحالية الى موقفنا عندما قال في الأول من تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٧٦ مايلي :

" ان موقف حكومتي معروف . اننا ندين بدون تحفظ موقف التعنت الذي تتخذه اسرائيل ورفضها اعادة الأراضي العربية التي تحتلها بالقوة . ونكرر هنا تأييدنا المطلق للشعب الفلسطيني في مطالبته العادلة والمشروعة بحقه الثابت غير القابل للتصرف في اقامة وطن له " . (A/31/PV.14, P.81) .

ان هذه الادانة تقوم على التزام بلاي بأهداف ومبادئ منظماتنا ، وان احترام الميثاق يتطلب من الدول الأعضاء العمل على تنفيذ مختلف القرارات وادانة محاولات اعطاء طابع شرعي للعدوان بدون تحفظ .

وقد حاولت بوروندى محاولة فعّالة في منظمة الوحدة الافريقية وفي مجموعة دول عدم الانحياز العمل على ايجاد حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط . وهكذا أيدنا القرار الصادر عن مؤتمر القمة الافريقي الذى انعقد في موريشيوس في شهر تموز/ يوليو الماضي والقرار الصادر عن مؤتمر قمة دول عدم الانحياز في كولومبو . وقد أكد هذان القراران تأييد هذه الدول للشعوب العربية في كفاحها لتحرير أراضيها المحتلة ولإقامة دولة فلسطينية . وتوجد اليوم فرص للتسوية الحقيقية لهذه المشكلة . فيجب أن تنتهز الأطراف المعنية ، وخاصة اسرائيل ، هذه الفرصة بمشاركة كافة الأطراف الأخرى للتوصل الى حل شامل لقضية الشرق الأوسط .

في رأى وفد بلادى أن القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن يجب أن يكونا أساس أية مناقشات تدور حول هذا الموضوع لأنهما قد حظيا بالتأييد العام ، ولكن علينا الاعتراف بأن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين فحسب ، ولكنها مشكلة تقرير المصير قبل كل شيء آخر .

وفي رأى وفد بلادى أن استمرار الأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط ينطوى على خطر الانفجار . وهذه الأوضاع لاتخدم الا مصالح هؤلاء الذين يسعون الى السيطرة على الشرق الأوسط وضمان الحصول على موارده البترولية . وهذا التوتر يجب أن يدفعنا هنا الى البحث عن حل للأزمة في أقرب فرصة ممكنة أو اقتراح مثل هذا الحل . ويعتقد وفد بلادى أن المبادئ التالية تشكل الأساس الضرورى لأى حل وهي : أولا ، انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ يعتبر أمرا ضروريا . ثانيا ، أى حل لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن يتضمن بالضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير . ثالثا ، من الضرورى بل من الملح بـمكان إعادة عقد مؤتمر جنيف للشرق الأوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بغية ايجاد حل نهائي لمشكلة الشرق الأوسط .

لذلك ، فان وفد بلادى يؤيد بدون تحفظ مشروعى القرارين المقدمين من مجموعة من الدول والواردين في الوثيقتين A/31/L.26 ، و I.27 وأحدهما يتضمن عناصر المبادئ التي تكون أساسا لأى حل لمشكلة الشرق الأوسط ، ويحدد القرار الآخر الاجراءات العاجلة التي يتعين اتخاذها من قبل أجهزة هيئة الأمم المتحدة ورئيسي مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الأوسط .

السيد حسين (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : قليلون هم الذين ينكرون أن تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط شرط ضروري لقرار السلام والأمن الدوليين . ان مشكلة الشرق الأوسط ، التي بقيت بدون حل لمدة ثلاثين عاما لازالت قنبلة زمنية من الناحية السياسية . وما من شك في أنها ليست قادرة على اقحام منطقة الشرق الأوسط فحسب وانما كذلك دائرة وليدة أوسع في مواجهة مسلحة من أخطر نوع . وسيخدع المجتمع الدولي نفسه اذا ما اعتقد أن قضايا الشرق الأوسط سوف تصبح أقل خطورة مع مرور الوقت . ويعتقد وفد بلادي ، أن هيئة الأمم المتحدة يجب أن تبذل أقصى جهد للقضاء على هذا الخطر الذي يهدد السلام والذي بقي قائما لفترة أطول من اللازم .

ان بقاء هذه الأوضاع الخطيرة أمر يؤدي الى شعور بالاحباط لدى أغلبية الدول الأعضاء ، لأن العناصر الأساسية لاجاد سلام عادل ودائم قد حددت في القرارات الصادرة . وتم التأكيد عليها مرارا وتكرارا من قبل الأغلبية الكبيرة للدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة عبر السنين الماضية . ان العقبات الأساسية التي تعطل السلام هي رفض اسرائيل تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بالشرق الأوسط ، والتأييد الذي حصلت عليه اسرائيل في تعنتها من أصد قائمها وحلفائها الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

وفي الفترة ما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٧ أصبح من الواضح أن حالة عدم الاستقرار المزمع في الشرق الأوسط قد تسبب فيها عدم استجابة اسرائيل لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د - ٣) . وكما نعلم ان تأييد حلفاء اسرائيل لها قد عطل تنفيذ هذا القرار الذي قبلت اسرائيل أحكامه كشرط لقبول عضويتها في المنظمة الدولية .

وبعد عام ١٩٦٧ تضاعفت مشكلة اللاجئين عندما أصبح الملايين من الفلسطينيين ضحايا للعدوان الاسرائيلي وانضموا الى الملايين الذين كانوا يعانون النفي والطرده من أراضيهم وممتلكاتهم . ان الاحتلال الاسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية وضمها عن طريق العدوان المسلح أضاف بعدا جديدا للأحوال الخطرة .

وأن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ بالرغم من أن نطاقه محدود ، اعتبر نقطة بداية مفيدة لتحقيق بعض النجاح فيما يتعلق بحل مشكلة الشرق الأوسط .

وكان مفيداً خاصة عندما أكد على عدم شرعية اكتساب الأراضي بالقوة . ولكن تعنتت اسرائيل من جديد أدى الى فشل مهمة يارنغ التي قررها الأمين العام بمقتضى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . وما زالت اسرائيل ، بعد تسع سنوات من عدوان ١٩٦٧ ، تواصل ممارسة سياسة التوسع على أساس فرض الأمر الواقع . وقد شاهدنا ضم القدس الشرقية وضم الأراضي العربية في الضفة الغربية للأردن ، وقطاع غزة ومرتفعات الجولان . ان احتلال اسرائيل غير المشروع للأراضي العربية يبين عدم احترامها لقواعد القانون الدولي بصورة عامة ولاتفاقية جنيف الرابعة التي انضمت اليها اسرائيل .

ان ايمان الصهيونية بالأمر الواقع وفي حقها بالتمتع بثمار العدوان المسلح قد تم التعبيير عنه بوضوح في كلمة الممثل الدائم لاسرائيل في هذه المناقشة العامة يوم ٢ كانون الأول / ديسمبر عندما أعلن أنه لا يمكن إعادة التاريخ الى الوراء وعند ما تحدث عن سياسة الأمر الواقع والحوال الراهنة . ان الصلف الذي تميزت به كلمة ممثل دولة حاولت أن تعيد تيار تاريخ الشرق الأوسط الى الوراء سنة ، أمر مد هـش حقا .

لقد أعلن ممثل اسرائيل الدائم ايضا بأن الجزء الأكبر من وقت الجمعية العامة مكرس لمشكلة الشرق الأوسط ، وتعريض اسرائيل بصفة خاصة لمختلف الاتهامات . ويمكن تحديد السبب في هذا الموقف بسهولة انا ما سأل ممثل اسرائيل الدائم نفسه عن الدول الأخرى ، بالاضافة الى اسرائيل وحليفها ، افريقيا الجنوبية ، التي تتجاهل قرارات الامم المتحدة منذ ثلاثة عقود ، وما هي الدول التي تنتهك المبادئ الاساسية للميثاق والاتفاقيات والمعاهدات التي تقوم على اساسها العلاقات الدولية الحديثة بين الدول .

واليوم فان اتفاق الرأى على الصعيد الدولي هو أن المطلوبين الأساسيين للسلام في الشرق الأوسط هما استعادة شعب فلسطين لحقوقه واعادة اسرائيل للأراضي العربية التي احتلتها بصفة غير مشروعة في حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ واستمرت في احتلالها حتى الآن . ان حق العودة وحق التعويض طالبت بهما دائما المنظمة الدولية نيابة عن الفلسطينيين الذين حرموا من ممتلكاتهم ومن وطنهم . واخيرا ، فان الأمم المتحدة قد اعترفت وأكدت على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم واقامة وطن لهم في فلسطين . ان تشكيل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من قبل الجمعية العامة في دورتها الثلاثين كان دليلا على عزم الجمعية العامة على تخطي مرحلة تأكيد المبادئ والدخول في مرحلة تنفيذ قراراتها المتعلقة بحقوق الفلسطينيين . وفيما يتعلق بالأراضي العربية التي ما زالت تحت الاحتلال الاسرائيلي ، فان كلا من الجمعية العامة ومجلس الأمن قد وضعا هذه المسألة في اطار مبادئ القانون الدولي التي تحرم اكتساب الأراضي بالقوة .

وقد أصبحت بعض النواحي الهامة في مشكلة الشرق الأوسط واضحة الآن في قرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠) المتخذ في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ . ويجب البت في النواحي

الاجرائية الآن حتى نستطيع اعطاء دفعة جديدة نحو التسوية . وفي رأى وفد بلادى ، فان مؤتمر الأمم المتحدة للشرق الأوسط يجب أن يستأنف في أقرب فرصة ممكنة مع مشاركة كافة الأطراف المعنية ، بما في ذلك بالطبع ، منظمة التحرير الفلسطينية . وفي هذا الاطار فان المفاوضات لاقرار السلام يجب ان تدور على أساس مبادئ الميثاق وعلى اساس القرارات السابقة للأمم المتحدة . ان الأطراف في نزاع الشرق الأوسط التي أصرت على وضع اجراءات التسوية في اطار الأمم المتحدة قد أثبتت احترامها للميثاق ، وسلطة هذه المنظمة الدولية ولبدأ المسؤولية الجماعية في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . هذه هي الاعتبارات التي يمكن ان توفر اساسا لسلام دائم وعادل في المنطقة .

وقد أبدى الامين العام دائما استعداداه لبذل مساعيه الحميدة في الاتصال بكافة الأطراف في النزاع . ونحن على يقين من أنه سوف يستمر في بذل كل ما في وسعه لتحقيق مزيد من النجاح نحو بلوغ هذا الهدف .

ويجب على المجتمع الدولي ألا يتوانى في جهوده بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط . ان كافة الدول المحبة للسلام ، سوف تشارك شعورنا بالارتياح لأن الأزمة الداخلية في لبنان قد انتهت وأن هذا البلد يعود الى حياته الطبيعية ، بفضل جهود شعب لبنان نفسه وبفضل جهود الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية . ان هذه الأزمة الداخلية كانت نتيجة لحرمان الفلسطينيين عن طريق الصهيونية من ممتلكاتهم . وآثار هذه الازمة يجب ألا تؤخذ كذريعة للتدخل الأجنبي مهما كان شكله ، بما في ذلك تجدد العدوان الصهيوني .

وفي بقاع أخرى في الشرق الأوسط ، مازال هناك ظلم يعاني منه الشعب الفلسطيني . واذ لم نضع حدا لهذا الظلم فانه سوف يؤدي لا محالة الى مزيد من العنف والنزاع المسلح . وفيما يخص الدول العربية التي كانت ضحية العدوان الاسرائيلي ، فانه لا يمكن ان نتوقع منها أن تنظر نظرة فلسفية الى تزايد ضم اراضيها او ان تقبل فقدان هذه الاراضي ، في الوقت الذي تحاول فيه اسرائيل كسب الوقت لابتلاع مكاسبها الباطلة .

وهناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق كافة الدول ، وخاصة على عاتق حلفاء واصدقاء اسرائيل ، فعليهم ان يمارسوا الضغط على الصهاينة حتى يتصرفوا وفقا للحكمة الجماعية التي تميز المجتمع الدولي . وانا أصرّوا على السير ضد تيار التاريخ ، فان النتيجة ستكون هي الامتداد المأساوي للتوتر ، والعنف واراقة الدماء في المنطقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣